م.سالم الأذينة متوسطا قياديي وموظفي الرعاية السكنية

خلال استقبال المهنئين في مؤسسة الرعاية السكنية

الأذينة: تولي حقيبتي الإسكان والبلدية سيسهم بشكل فعال في تسهيل إجراءات تحرير الأراضي

م.سالم الأذينة وصبحي الملا خلال استقبال المهنئين

قال وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير البلدية م.سالم الأذينة ان ثقة صاحب السمو بتكليفي بحقيبتي الإسكان والبلدية هي شرف كبير ودافع لأكون عند حسن ظن القيادة السياسية والعمل في خدمة الكويت وشعبها، كما أن هذا التكليف يتطلب خلال المرحلة المقبلة المهمة بذل المزيد من الجهد والعطاء.

وأكد الأذينة في تصريح صحافي خلال الاستقبال الذي أقامه في المؤسسة العامة للرعاية السكنية بمناسبة إعادة توزيره وتقبل التهاني بعيد الفطر السعيد أن توليه حقيبتي الإسكان والبلدية سيساهم بشكل فعال وحيوي وإيجابي في تسهيل إجراءات تحرير الأراضي وأن ذلك سيكون محور عمله خلال الفترة المقبلة، كما أعلن عن ان خاصية تبريد المدن الجديدة هو تصور وضع في الحسبان ليكون ضمن مشاريع المؤسسة مفصلية وملتزمة بالخطة بالتعاون مع وزارة الكهرباء والماء وفق خطوات عملية وعلمية مدروسة لجني ثمارها جميعا وأن هناك فريق عمل في وزارة الكهرباء والماء يعمل على ذلك كون المشروع يختص بهم بشكل كبير جدا.

وتابع: ان الملف الإسكاني ملف ينتظره كل كويتي وكل أسرة كويتية ولدي تفاؤل كبير خاصة مع تعاون مجلس الأمة الحالي والذي يدعو إلى التفاؤل كثيرا من خلال التركيبة الحالية سواء ممن تعاملنا معهم سابقا أو الجدد ممن نتوسم فيهم الخير فهم طاقات شبابية تستحق الإشادة، مبينا ان المؤسسة مقبلة على مرحلة قريبا.

وكشف الأذينة أن أهم ما سيعمل على استكماله خلال الفترة المقبلة هو المدن الإسكانية التي ستوفر أرقاما قد تصل إلى 55 ألف وحدة سكنية، وأن ذلك هو الهدف الذي يسعى إليه من خلال الخطوات الإيجابية التي تم طرحها وسيتم استكمالها بعد دخول الاستشاري لهذه المشاريع، لاسيما ان الخطة موجودة لهذه المدن وسيتم العمل على استعجال بعض الإجراءات مع محاولة تقليص المدة، مبينا أن هناك فريقا متكاملا يعمل حول هذا الامر بشكل جدي من خلال الالتزام بما جاء في خطة التنمية التي تم تقديمها سابقا أمام المجلس المبطل وستكون هناك أمور حيوية سيتم الإعلان عنها في وقتها تشتمل على بوادر حل للقضية الإسكانية وسترى النور قريبا إلا أن الوقت الحالي لا يتيح تحديد مواعيد لها وسيكون العمل على ارض الواقع بشكل فعال وهذا الذي يتمناه المواطن الكويتي، مشيرا إلى ان هناك توزيعات جديدة وقريبة فقط بانتظار بعض الردود من عدة جهات ذات صلة، مضيفا أن التفاؤل سيد المرحلة المقبلة وستكون أمرا واقعيا وحتميا حول تحقيق طموحات الشعب الكويتي فيما يخص الإسكان وسيتلمس الجميع هذا العمل من مهام ومسؤوليات تخص وزارة الإسكان والبلدية والتنسيق الكامل بين الوزارة وبين الجهات والمؤسسات الحكومية الأخرى للإسراع في إنجاز كافة المشاريع التي تم اعتمادها لتكون واقعا ملموسا.

وحول التجديد لبعض الوكلاء ممن انتهت عقودهم في المؤسسة العامة للرعاية السكنية والذين يصل عددهم إلى 8 وكلاء تقريبا قال إن استقرار أي عمل لا يتأتى إلا باستقرار العاملين فيه مهما اختلفت مناصبهم وقال إن القرار لم يتخذ بالتجديد أو عدمه حتى الآن، ولكن لنكن دائما متفائلين.

● عادل الشنان

جهود مشكورة للعلاقات العامة

باقة ورد إلى إدارة العلاقات العامة والإعلام في المؤسسة العامة للرعاية السكنية على الجهود التي يقدمونها لزملائهم الصحافيين لإبراز أنشطة المؤسسة وتواصلهم بشكل مباشر حتى في فترة العطل الرسمية.

الأذينة متوسطا فريق العلاقات العامة برفقة الملا

أكد حرص الوزارة على التواصل مع وسائل الإعلام

المطيري: منح صلاحيات لموظفي «الشؤون» لإنجاز الأعمال دون حاجة للعودة للمسؤولين

أكد وكيل وزارة الشؤون عبد المحسن المطيري حرص الوزارة على التواصل الدائم مع وسائل الإعلام وتزويدهم بكل ما تقوم الوزارة به لإيصال المعلومة الصحيحة للجمهور، جاء ذلك على هامش استقباله للمهنئين بمناسبة عيد الفطر المبارك. وقال إنه تم توجيه إدارة العلاقات العامة لتسهيل المعلومة على وسائل الإعلام وأخذها من المسؤول المعني مباشرة. وأكد المطيري أنه ضد المركزية في العمل والتي تؤدي إلى تكدس المراجعين أمام مكتب المسؤول وان تعليماته أعطيت للوكلاء المساعدين لمنح الموظفين الصلاحيات التامة لإنجاز معاملات المراجعين دون حاجة للعودة إلى المسؤول، لافتا إلى أنه لا صحة لكل ما يشاع عن سحب صلاحيات بل منح صلاحيات للإنجاز العمل.

وعن تكدس كروت الزيارة للتوقيع من قبل الوزيرة أوضح أنه لا صحة للمعلومات وأن جميع المعاملات أنجزت أولا بأول، إما بالموافقة أو الرفض لعدم استيفاء شروط منح الزيارات والتي وضعت أساسا للخبراء ورجال الأعمال وليس لاستقدام عمالة من الخارج وان قرار إيقاف التحويل أتى لمعالجة الخطأ الذي حدث، حيث بلغت أعداد تحويل الزيارات إلى إقامة عمل ما يصار من الـ 14 ألف حالة سنويا وهذا مخالف، وأيضا المنع أتى من أجل الحفاظ على سلامة المواطنين

ولا علاقة لإنشاء هيئة القوى العاملة بهذا القرار لأن الهيئة عند إنشائها سيلحق بها قطاع العمل بكل أعماله وصلاحياته.

وعن تطبيق قانون التعاون وانتخابات الجمعيات وفق التعديلات الجديدة، أكد المطيري حرص الوزارة على تطبيق قانون التعاون وفق اجتهاد الشؤون القانونية ويطبق على جميع الجمعيات التعاونية دون استثناء، واعتبر أن التعديلات وضعت حدا لكل الشوائب التي كانت حاصلة في العمل التعاوني وان الوزارة خاطبت ديوان الخدمة المدنية للحصول على درجات وظيفية لتعيين مراقبين ماليين وإداريين في الجمعيات التعاونية تطبيقا للقانون، مبينا أن وزيرة الشؤون حرصت على العمل التعاوني من خلال عدم تعيين أي موظف من الوزارة في إدارة الجمعيات التعاونية لأنه لا يجوز أن يدير الجمعية في المساء ويراقب عملها في النهار.

وأكد أن تعيين مراقبين إداريين وماليين من وزارة الشؤون سيسهم في الارتقاء بالعمل التعاوني ويقضي على أي شوائب كانت موجودة كما أن القانون الجديد للتعاون وضع معاقبة رادعة المخالفات أيضا.

وعن كلام رؤساء الجمعيات الخيرية عن تأخير الوزارة في تسليم دفاتر جمع التبرعات إلى العشر الأواخر الذي أثر سلبا، اعتبر الوكيل أن هذا الكلام غير صحيح وان الوزارة سلمت الجمعيات الخيرية أولا بأول دفاتر جمع التبرعات والاستقطاع وفق آلية جديدة حيث سلمت الدفاتر على دفعات، وذلك من أجل حماية العمل الخيري وعدم تكرار ما كان يحصل في السنوات الماضية من تضييع الدفاتر.

● بشرى شعبان

عبد المحسن المطيري

ظهرت في البصرة بعد أن فرغت النفط عمدا في المياه

«حماية البيئة البحرية» تطالب بإلقاء القبض على طاقم السفينة الملوثة للمياه

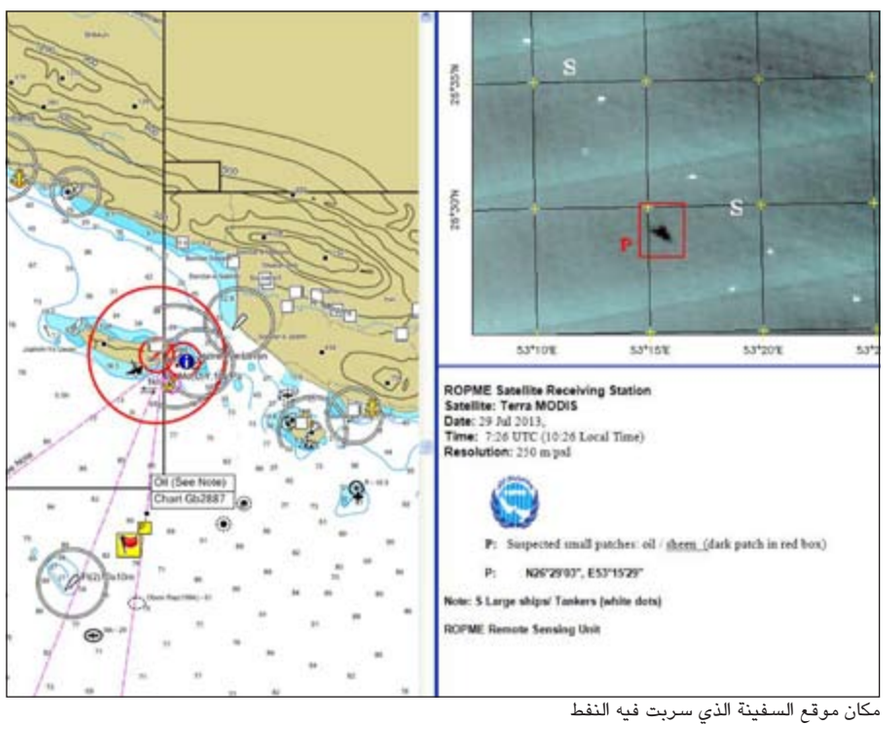

مكان موقع السفينة الذي سربت فيه النفط

صرح مصدر مسؤول في المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية بأن السفينة الهندية «ديش شانتي» المملوكة للشركة الهندية المتحدة التي قامت بتفريغ النفط عمدا في المنطقة الاقتصادية الخاصة الإيرانية بالقرب من جزيرة لافان الإيرانية في المنطقة البحرية التابعة للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية والتي تعتبر منطقة خاصة بعد توقيع جميع الدول الأعضاء في المنطقة على اتفاقية ماربول 78/73 والوفاء بالتزاماتها المطلوبة منها بموجب هذه الاتفاقية.

وأضاف المصدر أن السفينة تركت أثرا من الزيت الخام يقدر بنحو عشرة أميال، وبعد أن اختفت السفينة دون معرفة الجهة التي اتجهت إليها، قام مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية التابع للمنظمة والمسؤول عن حالات التلوث النفطي في المنطقة البحرية للمنظمة بالتحقيق والتحري عن حركة السفينة.

وبعد التشاور مع المسؤولين في الهيئة العامة للبيئة والقطاع النفطي في الكويت وكذلك الجهات البيئية المسؤولة عن التلوث النفطي في العراق تبين أن السفينة «ديش شافتي» موجودة في منطقة الانتظار للشحن البحري في البصرة.

وبين أنه تم الطلب من الجهات المعنية في البصرة إلقاء القبض على السفينة والتحقيق مع طاقمها لمعرفة أسباب ارتكاب هذه الجريمة البيئية، كما طالب المركز بتوقيع أشد العقوبات على طاقم السفينة والتعويض عن الأضرار التي لحقت بالبيئة البحرية في المنطقة البحرية للمنظمة الناتجة عن التلوث النفطي الذي أحدثته.

واعرب مدير مركز «ميماك» التابع للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية عن استعداد المركز لتقديم العون والمساعدة التي تطلبها الجهات المختصة في البصرة، واستعداده لإرسال خبراء مختصين من كل من الكويت وإيران للمساعدة في التحقيق.

من جهة أخرى قام مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية بإخطار المنظمة البحرية الدولية ومقرها لندن والطلب منها بتعميم اسم الناقلة الهندية على الجهات المعنية دوليا لمتابعتها وإلقاء القبض عليها والتحقيق مع طاقمها بهدف إلزامها بدفع التعويض المستحق عن هذه الجريمة البيئية التي ألحقتها ببيئتنا البحرية.

ناقلة النفط الهندية الملوثة «ديش شانتي»

تسبب في حالة استياء ولجوئهم إلى الذهاب بكتب خاصة لاستعجال الصرف

«الكهرباء»: الديوان يؤخر بدلات 4500 موظف في محطات القوى وتقطير المياه منذ فبراير الماضي

أدى تأخر صرف بدلات العدوى والخطر والتلوث والضوضاء في محطات القوى الكهربائية إلى حالة من الاستياء لدى حوالي 4500 موظف، إذ لم تصرف هذه البدلات منذ شهر فبراير الماضي للمستحقين منهم خاصة ان ديوان الخدمة المدنية طلب مسبقا كشفا تفصيليا بأسماء الموظفين وطبيعة عملهم لصرف ثلث قيمة البدلات أسوة بالجهات الحكومية الأخرى إلا أن موظفي الوزارة لم يصرفوا شيئا حتى الآن.

وكشف مصدر مطلع في وزارة الكهرباء والماء ان الوزارة قامت بإرسال كتاب إلى ديوان الخدمة المدنية في 25 مارس الماضي للحصول على الموافقة إلا أن شيئا لم يبت فيه ولأسباب غير معروفة ما حدا بالموظفين مؤخرا لأخذ الكتب الخاصة بالبدلات والذهاب بها إلى ديوان الخدمة المدنية بأنفسهم لاستعجال الصرف بعيدا عن الروتين الحكومي الذي تسبب في تأخر الصرف حتى الآن.

وأوضح المصدر ان نفس المستحقين للبدلات في محطات القوى الكهربائية وتقطير المياه قد تأخر عليهم صرف الأعمال الشاقة التي وعدوا بها من قبل الوزارة التي شكلت أكثر من لجنة لهذا الغرض مع جهات أخرى منها التأمينات الاجتماعية ووزارة الصحة ممثلة في الصحة المهنية، إلا أن الموظفين لم يصرفوا هذه المكافآت حتى الآن على الرغم من أن هذه الاجتماعات تعقد منذ 5 سنوات مضت ولم يبت فيها.

وقال المصدر إن موظفي محطات القوى الكهربائية وتقطير المياه هم الركيزة الأساسية للعمل داخل وزارة الكهرباء والماء كما انهم الذين يتحملون التحديات والأعباء الخاصة بإدارة وتشغيل المحطات، مما يجعلهم أكثر استحقاقا لهذه المكافآت والوزارة تسعى مع الجهات الأخرى للإسراع في صرف البدلات والمكافآت كحافز لهذه الشريحة التي تعمل ليل نهار داخل المحطات مما يجعلها عرضة للأمراض وأخطار ومشقات العمل.

● دارين العلي